

Distr.
LIMITED

TD/B/56/L.1/Add.1
18 September 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والخمسون

جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السادسة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة

٢ ثانياً - موجز الرئيس (تابع)
٢ استراتيجيات التنمية في عالم يسير على طريق العولمة: التصدي لتحدي التنمية الذي ينطوي عليه تغير المناخ

ثانياً - موجز الرئيس (تابع)

استراتيجيات التنمية في عالم يسير على طريق العولمة: التصدي لتحدي التنمية الذي ينطوي عليه تغير المناخ^(١)

١- لاحظت الوفود أن بلداناً كثيرة ممن أسهمت بأقل قدر في تغير المناخ كانت من بين البلدان الأشد تضرراً بآثاره. وهذا ينطبق تحديداً على كثير من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتم التشديد على أن تغير المناخ بلا هوادة شكل مخاطر جسيمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان كثيرة. غير أن التخفيف من آثار تغير المناخ اعتُبر تغير مجرد أحد التحديات الرئيسية العديدة التي تواجه البلدان النامية، مع ضرورة ألا يتحقق ذلك على حساب النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وتمشياً مع تقرير التجارة والتنمية، لوحظ أن الحد من غازات الدفيئة من خلال استخدام أنواع الوقود التقليدي بكفاءة أكبر لا يشكل فحسب سياسة اقتصادية جيدة بل أيضاً سياسة بيئية جيدة. كما اعتُبر التحول إلى الطاقات المتجددة في البلدان النامية وسيلة هامة للتخفيف من آثار تغير المناخ.

٢- ورحبت الوفود بتقييم الأونكتاد المتوازن للتكاليف الاقتصادية الكلية والجزئية للتخفيف من آثار تغير المناخ، فضلاً عن تأكيد الأونكتاد على هذا التخفيف باعتباره عملية تغيير هيكلية سبق إهمالها. واعترفت وفود كثيرة بأن عملية التغيير الهيكلي التي ارتبطت بتحول من التكنولوجيات كثيفة الكربون إلى تكنولوجيات موفرة للكربون تتيح فرصاً اقتصادية هائلة لا للاقتصادات المتقدمة فحسب بل وللإقتصادات النامية والمارة. بمرحلة انتقالية. غير أن الوفود لاحظت أيضاً أن الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقالية، لكي تغتنم هذه الفرص الاقتصادية، فإنها ستحتاج إلى سياسات صناعية استباقية. وفي هذا السياق، اعترفت الوفود بالحاجة إلى الأخذ بسياسات مناسبة في مجالات التجارة والاستثمار، فضلاً عن الفوائد الكامنة في الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بنقل التكنولوجيات والمعارف. وإضافة إلى ذلك، أكدت الوفود أن التخفيف الناجح من آثار تغير المناخ في البلدان النامية يعتمد على تحقيق زيادة كبيرة في المساعدات المالية والتكنولوجية المقدمة من البلدان المتقدمة.

٣- واعترفت على نطاق واسع بأنه لكي تتحقق الاستدامة لاستراتيجيات التنمية والحد من الفقر، فإنها ستطلب بذل الجهود للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وأعربت وفود كثيرة عن اعتقادها بوجود إمكانات كبيرة لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل للتخفيف من آثار تغير المناخ في البلدان النامية. ففي تلك البلدان، تشكل الزراعة أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة وبالتالي أضخم الإمكانات للحد منها. كما اعتبرت حماية الغابات وإعادة التحريج من المصادر الأساسية لإمكانات الحد من غازات الدفيئة. ولذا اقترحت الوفود إدراج المشاريع في هذه القطاعات في آلية التنمية النظيفة. كما أبدت عدة وفود قلقها إزاء التكاليف الإدارية والمالية العالية للموافقة على المشاريع في آلية التنمية النظيفة وأوصت بأن تسمح الآلية بالجمع بين مشاريع صغيرة والنظر في جهود الحد من غازات الدفيئة على نطاق القطاعات.

(١) استندت مناقشة البند ٧ من جدول الأعمال إلى الفصل الخامس من تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٩ الذي يناقش توافق التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر مع حتمية التخفيف من آثار تغير المناخ.

٤- واعترفت الوفود بالحاجة إلى اتفاق دولي قوي وشامل يعنى بالتخفيف من آثار تغير المناخ، وأكدت أن جميع البلدان تحتاج إلى مواصلة تكثيف جهودها للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وفي الوقت نفسه، لاحظت جميع الوفود أن جهود الحد من غازات الدفيئة تحتاج إلى أن تأخذ في الاعتبار الواجب المسؤليات والقدرات المشتركة، وإن كانت متباينة، بين البلدان. واعتُرف بأن البلدان المتقدمة تتحمل المسؤولية الأخلاقية كما تمتلك القدرات التكنولوجية والمالية لكي تنصدر جهود التخفيف من آثار تغير المناخ. وتم تشجيعها على تحديد وتنفيذ أهداف أكثر طموحاً للحد من انبعاثات آثار غازات الدفيئة في الداخل، وتزويد البلدان النامية بموارد مالية إضافية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ووُصفت الآليات الحالية لتمويل التخفيف من آثار تغير المناخ في البلدان النامية بأنها غير كافية وتحتاج إلى إصلاح. وأشار إلى أن السياسة الدولية المعنية بالتخفيف من آثار تغير المناخ ينبغي أن تسعى إلى منع الاحترار العالمي بأزيد من درجتين مئويتين، وتوفير المزيد من التحويلات الكبيرة للموارد المالية إلى البلدان النامية.

٥- وكان التوافق واسعاً في الآراء بأن نقل التكنولوجيا والمعارف إلى البلدان النامية أمر لازم لتيسير التحول إلى مصادر متجددة للطاقة والأخذ بأساليب إنتاج أكثر مراعاة للبيئة فضلاً عن التطوير المحلي لتكنولوجيات وسلع مراعية للبيئة. غير أن الوفود ناقشت أيضاً الفكرة المثيرة للجدل بإعفاء "التكنولوجيات الخضراء" المراعية للبيئة من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة مثلها مثل الأدوية المنقذة للحياة. وفي حين جادلت وفود كثيرة بأنه ينبغي على الاتفاقات الدولية أن تزود البلدان النامية بمجال سياسي مناسب يشجع على الحصول على تكنولوجيات جديدة فضلاً عن تطويرها محلياً، شددت وفود أخرى على أن الحصول على تكنولوجيات عديدة مراعية للبيئة لا يخضع حالياً لقيود حقوق الملكية الفكرية وأن إضعاف حقوق الملكية الفكرية من شأنه ألا يشجع على تطوير تكنولوجيا خضراء مستقبلاً فضلاً عن فرص الحصول على هذه التكنولوجيات.

٦- وفي حين أعرب وفدان عن عدم اتفاقهما على بعض استنتاجات وتوصيات تقرير التجارة والتنمية فيما يتعلق بالسياسات الدولية لتغير المناخ، وجدت وفود كثيرة أن تحليل الأونكتاد المعروض في ذلك التقرير أسهم إسهاماً قيماً في الوقت المناسب في النقاش العالمي بشأن تغير المناخ وبشأن التنمية. وشجعت الوفود الأونكتاد على مواصلة بحثه لقضايا تغير المناخ من منظور إنمائي، تمشياً مع ولايته المنصوص عليها في اتفاق أكرام. وطلبت الوفود من الأونكتاد أن ينظر في مسألة تغير المناخ في عمله المتعلق بالقدرات الإنتاجية والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا، فضلاً عن عمله الأوسع نطاقاً المتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب واستراتيجيات التنمية. كما طلبت وفود عديدة من الأونكتاد أن يتعاون تعاوناً أوثق مع الوكالات الدولية الأخرى، وخاصةً اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع تجنب الازدواجية في العمل الجاري في هيئات هذه الاتفاقية الإطارية وغيرها من الهيئات.